

## اقتراح قانون

برمي إلى

فتح اعتماد في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها

### المادة الأولى :

١- يفتح في موازنة العام ٢٠٢٣ قبل تصديقها اعتماد بقيمة /٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (فقط مائتان وخمسة وستون مليار ليرة لبنانية) شرط أن يدون فيها، وذلك وفقاً للتنسيب التالي:

#### قسم النفقات:

النفقات الجارية	الجزء الأول
وزارة التربية والتعليم العالي	الباب ١١
الجامعة اللبنانية - المديرية العامة للتعليم العالي	الفصل ٢٢٠
التعليم الجامعي	الوظيفة ٩٤١
التحويلات	البند ١٤
المساهمات داخل القطاع العام	الفقرة ١
مساهمة للرواتب والأجور /٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.	النبذة ١

(فقط مائتان وخمسة وستون مليار ليرة لبنانية)

٢- يخصص الاعتماد المفتوح بموجب البند (١) من هذه المادة حصراً لتغطية نفقات إعطاء حوافز مالية وبدل نقل لأساتذة الجامعة اللبنانية لتمكينها من استكمال العام الجامعي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، ولا يجوز استعمال هذا الاعتماد لغير الغاية التي خصص من أجلها.

٣- يغطي الاعتماد المفتوح بموجب البند (١) من هذه المادة بزيادة تقدير قسم واردات موازنة العام ٢٠٢٣ وفقاً لما يلي:

#### قسم الواردات:

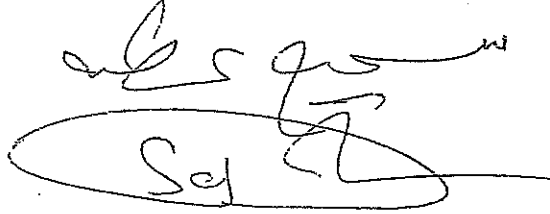
الواردات الاستثنائية	الجزء ٢
القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة	الباب ٥
القروض الداخلية	الفصل ٥٦

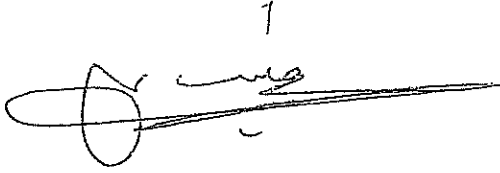
سندات خزينة داخلية ٥٦١  
القروض الداخلية / ٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ / ل.ل. ٥٦١٠١

(مائتان وخمسة وستون مليار ليرة لبنانية)

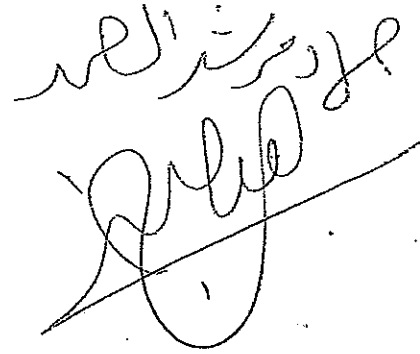
المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

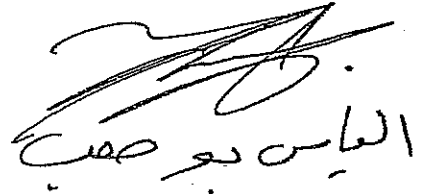
١١  


سجود كوكب  


١  


١٤ / ١١ / ٢٠٠٤  
بدر

موريس شرايبر  


  
الياسر بو صعب



تقرير اللجان النيابية المشتركة  
حول

إقتراح القانون الرامي الى فتح اعتماد في موازنة العام ٢٠٢٣

عقدت اللجان النيابية: المال و الموازنة - والإدارة والعدل - الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية - الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط - التربية والتعليم العالي والثقافة، جلسة مشتركة في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٥ حزيران ٢٠٢٣ برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب و حضور عدد كبير من النواب من أعضاء اللجان المدعوة ومن خارجها و ذلك لدرس مشروع القانون الوارد أعلاه.

كما حضر الجلسة:

- الأستاذ جورج المعراوي مدير عام وزارة المالية بالوكالة
- الأستاذ مازن الخطيب مدير عام التعليم العالي في وزارة التربية

بعد الإطلاع على الأسباب الموجبة ،

وبعد الدرس والمناقشة أقرت اللجان إقتراح القانون وفقاً للصيغة التي ورد فيها، واللجان النيابية إذ ترفع تقريرها حول إقتراح القانون المذكور أعلاه، الى المجلس النيابي الكريم، لتأمل إقراره.

بيروت في ١٥ حزيران ٢٠٢٣

المقرّر الخاص  
النائب

إبراهيم كنعان